

الفصل الخامس

الغزو الاستعمارية للمغرب

- ١ - التكوين الاجتماعي للمغرب .
- ٢ - التغلغل الاستعماري في المغرب .
- ٣ - الثورات المغربية .
- الثورة الحفيظية ١٩٠٧ - ١٩٠٨ .
- ثورة ١٩١١ .
- ثورة ١٩١٢ .

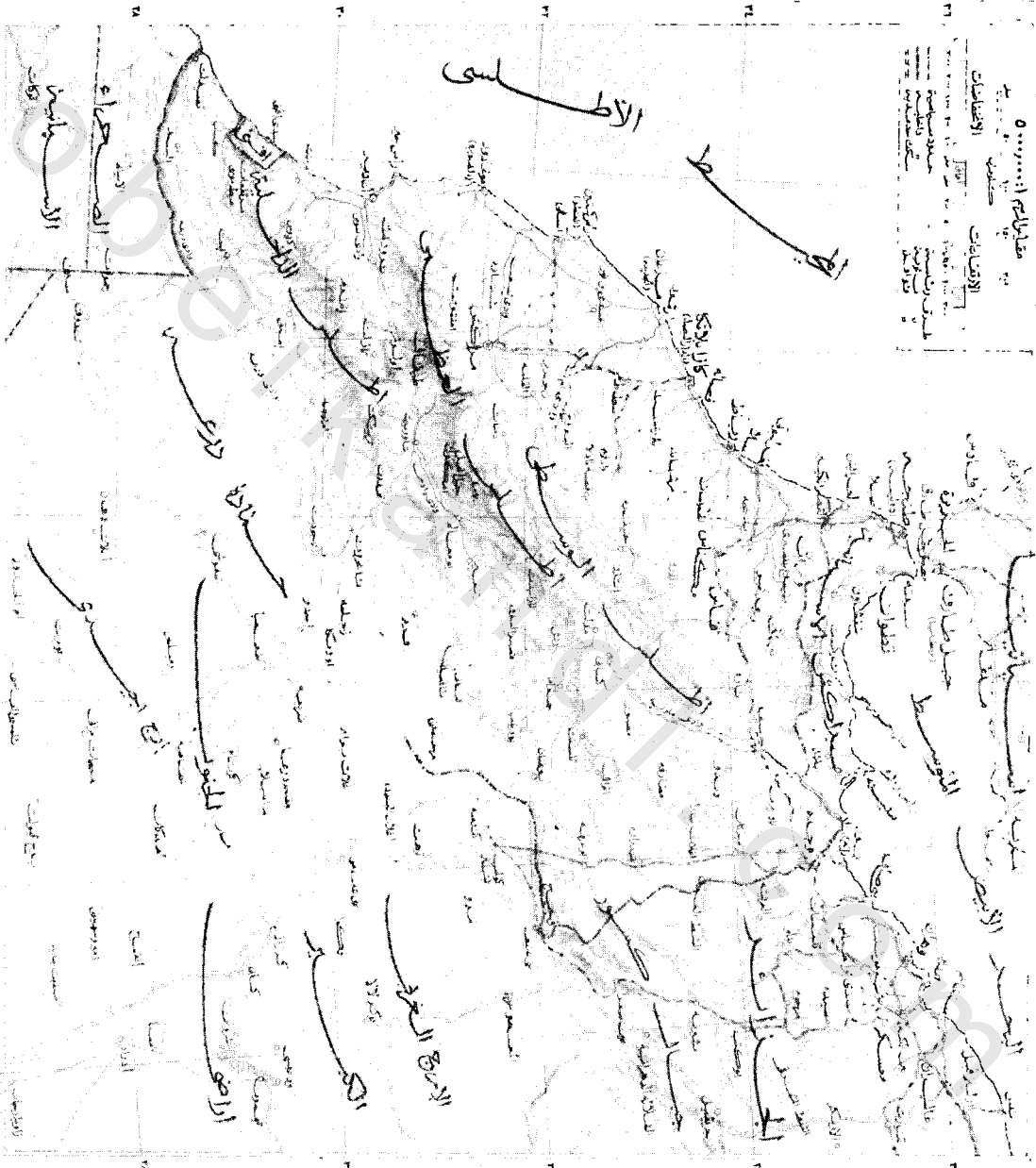
١ - التكوين الاجتماعى للمغرب

كان المجتمع المغربى عند استيلاء فرنسا على مراكش مجتمعاً قُبلياً إقطاعياً فى غالبية يعتمد على الزراعة والرعى ، ويتكون من عنصرين رئيسيين هما العرب والبربر . وقد احتفظ قسم من البربر فى بعض المناطق الجبلية بلغتهم الأصلية كلغة حديث فقط ، ولكن قسماً كبيراً منهم استعرب مثل الأجناس الأخرى التى اعتنقت الإسلام . وكان هؤلاء يمارسون فى المناطق البربرية الخالصة فى الأطللس والريف أساليب حياتهم القديمة فى الرعى وفلاحة الأرض .

وكانت الصفة الغالبة فى العلاقات الإنتاجية فى هذه القبائل هى الملكية الجماعية . فقد كانت الأرض ملكاً مشاعاً بين الجماعة ، ويقتسم الجميع غلتها ، ولذلك لم يكن يقبل عادة ملاكاً أجنبى فى القبيلة إلا إذا تنازل جميع أفراد القبيلة عن حقهم فيها ، وفى بعض بلاد الأطللس الكبير كانت توجد حوانيت جماعية ومستودعات شعبية . وقد انعكس ذلك فى نظام الحكم ، الذى كان يتم عن طريق مجالس القبائل والقرى ، التى كانت تنقسم إلى مجالس عليا ومجالس دنيا .

ولكن إلى جانب ذلك وجد كبار الملاك الذين يمتلكون مساحات شاسعة من الأرض . ويحكمون أقاليمهم حكماً إقطاعياً أوتوقراطياً ، وقد اعتبروا أنفسهم حكاماً مستقلين على مستوى أدنى من السلطان ، وبينهم عدد من الأشراف . وكانت فرنسا تجد فى بعض هؤلاء أدوات لتنفيذ مشروعاتها ، كما هو الحال مع الشريف عبد السلام الوزانى الذى اتصل به رجال الأعمال الفرنسيون الذين كانوا يسعون إلى الحصول على امتيازات فى شمال المغرب ، خصوصاً فى المناجم ، واشتروا منه بعض ممتلكاته ، واستأجروا منه مساحات واسعة من

مقياس 1:100,000
 0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 10
 الكيلومترات
 المقياس
 1:100,000
 1:200,000
 1:500,000
 1:1,000,000
 1:2,000,000
 1:5,000,000
 1:10,000,000
 1:20,000,000
 1:50,000,000
 1:100,000,000
 1:200,000,000
 1:500,000,000
 1:1,000,000,000



أراضيه الموجودة قرب منطقة وزان ، ولذلك أجابته الحكومة الفرنسية إلى طلبه ومنحته الحماية الفرنسية .

ومع نشأة الامتيازات الأجنبية في مراكش في سنة ١٧٩٧ وتطورها ، توسعت امتيازات التجار والمستوطنين الأجانب توسعاً كبيراً ، فلم يعودوا يتمتعون فقط بامتيازات قضائية ، بل وبإعفاءات ضريبية أيضاً ، الأمر الذي أدى إلى نشأة طبقة من الأجانب تتمتع بوضع ممتاز في البلاد لا يتمتع به أهلها . وفي سنة ١٨٥٦ امتد هذا الحق في المعاهدة التي أبرمت مع إنجلترا ، ليشمل المواطنين في مراكش الذين يلحقون بخدمة الأجانب ، الأمر الذي ترتب عليه نتائج خطيرة ، فنظراً لأن مثل هذه الإعفاءات الضريبية والقضائية كانت تفيد لحد كبير طبقة التجار والإقطاعيين المراكشيين ، فقد لجأ هؤلاء إلى المطالبة بالحماية الفرنسية ، وبهذا الأسلوب كونت فرنسا شبكة من عملائها داخل مراكش من بين الإقطاعيين والتجار المحليين والرعاة مهدت لها طريق التغلغل .

وفي الوقت نفسه فإن الإصلاحات التي قام بها مولاي الحسن (١٨٧٣ - ١٨٩٤) لتحسين حالة مراكش الاقتصادية والاجتماعية ، قد أدت إلى إنشاء بعض المصانع والمشاركة في عرض الإنتاج القومي في مختلف المعارض الأجنبية ، وإنشاء مصنع للسلاح في فاس ، وتنشيط استعمال المال المغربي في الإنتاج الأجنبي لمزاحمة الموردين الأجانب . ثم تنظيم الجيش المغربي على النظام الحديث ، وإرسال البعثات إلى الأقطار الأوروبية ، وتجهيز البلاد بالرجال القادرين على الإدارة الحديثة بعد انتقال الوزارة المغربية في عهده من شكلها العتيق إلى شكل حكومة حديثة ، مع تأسيس وزارات الخارجية والعدل والحرية والبحرية والمالية وغيرها من الوزارات . وكل ذلك أدى إلى تكوين طبقة بورجوازية مغربية جينية ، وانتلجنتسيا حديثة تختلف عن الانتلجنتسيا القديمة .

٢ - التغلغل الاستعماري في المغرب

على الرغم من أن أسبانيا كانت تضع يدها على ثغرين من ثغور المغرب هما سبته ومليلة ، فإن الدولة المغربية ظلت حتى منتصف القرن التاسع عشر دولة قوية مهابة ، بل كانت الدولة العربية الوحيدة التي لم تخضع للحكم العثماني . وكانت تتعامل مع الدولة العثمانية معاملة الند للند ، كما كانت تشجع جميع الحركات الوطنية المناوئة للأتراك في الجزائر . وعندما عجز الأتراك عن الدفاع عن الجزائر ضد الغزو الفرنسي . تولت الدولة المغربية مساعدة المقاومة الجزائرية في تلمسان ، واستمر تأييدها لهذه المقاومة على النحو الذي أدى إلى وقوع الحرب بين المغرب وفرنسا ، وفي هذه الحرب منيت القوات المغربية ، التي كانت تساندها قوات الأمير عبد القادر والقبائل الأخرى ، بهزيمة ساحقة في معركة وادي إيسلى في ١٤ أغسطس ١٨٤٤ ، وترتب عليها قبول المغرب الارتباط بفرنسا باتفاقيتين : إحداها لتخطيط الحدود عقدت في يونيو ١٨٤٥ ، راعت فيها فرنسا أن تهبط لها سبيل التدخل في المغرب حيثما تشاء بسبب ما يكتنفها من غموض . والثانية تتعلق بالتجارة ، وتنص على منح فرنسا حق الدولة الأولى بالرعاية .

كانت معركة إيسلى نقطة تحول في الوضع المغربي ، فقد زاد التنافس الاستعماري عليه واتخذ شكلين مميزين :

الأول : فرض الامتيازات الأجنبية . وكانت أول معاهدة تضمنت امتيازاً خطيراً لدولة أجنبية هي معاهدة الصلح التي أبرمت بين المولى سليمان وأسبانيا في سنة ١٧٩٧ . والتي تنص فيها على أن المنازعات التي تنشأ بين مراكشي وأسباني في الأراضي المراكشية ، يحدد اختصاص القضاء فيها تبعاً لقاعدة

« المدعى يتبع محكمة المدعى عليه » ، ومعنى ذلك خضوع المراكشى المسلم لقاضى أجنبى غير مسلم ، ولقانون أجنبى داخل بلاده . وما لبثت أن أضيفت إلى هذا الامتياز امتيازات أخرى أعطيت للدول الأجنبية واحدة إثر أخرى . وبعد معركة إيسلى بدأ التنافس بين الدول الأوروبية على الامتيازات الأجنبية يأخذ شكلا خطيرا ، وقد سجلت المعاهدة التى أبرمت مع إنجلترا فى سنة ١٨٥٦ أهمية خاصة إذ تقرر فيها لأول مرة سريان الامتيازات التى يتمتع بها الأجانب على المواطنين المراكشين الذين يعملون فى خدمة الأجانب . وبذلك نشأت طائفة المحمين المراكشين كما ذكرنا .

وفى عهد المولى محمد ، وعلى أثر هزيمة المغرب فى الحرب التى دارت بينها وبين أسبانيا وترتب عليها الاستيلاء على تطوان فى ٥ فبراير ١٨٦٠ ، عقدت معاهدة صلح منحت أسبانيا بمقتضاها الامتيازات الاقتصادية والقضائية التى حصل عليها الإنجليز فى سنة ١٨٥٦ . كما أعطيت تلك الامتيازات بعد ذلك لجميع الدول الأوروبية التى أبرمت اتفاقيات مع المغرب ، على أساس شرط الدولة الأولى بالرعاية ، فأصبحت الدول التى تتمتع بالامتيازات فى المغرب هى : فرنسا والنمسا وسردينيا (التى انتقلت حقوقها بعد ذلك إلى إيطاليا) والولايات المتحدة وإنجلترا وهولندا وبلجيكا .

وفى صيف سنة ١٨٨٠ عقد مؤتمر دولى فى مدريد من ١٥ دولة ، تناول مسألة الامتيازات ، وأسفر عن إبرام اتفاقية مدت نطاق الامتيازات إلى الدول الأخرى التى أسهمت فى المؤتمر ، وهى ألمانيا والسويد والنرويج والدانمارك والبرتغال ، وتقرر فيها جواز تملك الأجانب للعقارات ، وبسط الامتيازات على الرعايا المراكشين فى خدمة الأجانب ، كما اشتملت على مبدأ القضاء القنصلى ، والإعفاء من الضرائب ، باستثناء المحمين المراكشين الذين تعين عليهم دفع ضريبة لا تتجاوز ٤٪ . ومع أن المؤتمر قرر تحديد عدد الأشخاص الذين يجوز لبيوت التجارة استخدامهم بشخصين على الأكثر ، فإنه ترك الباب مفتوحا للهيئات الدبلوماسية تبسط حمايتها على من تشاء من أهل البلاد . وفى سنة ١٨٨١ انضمت روسيا إلى معاهدة ١٨٨١ وحصلت على الامتيازات أيضا .

ثانياً : اشتداد الصراع الاستعماري على المغرب . فقد جددت إسبانيا أطماعها في منتصف القرن ١٩ ، وكان احتلال جزر زافارين Zaffarines المواجهة للساحل المغربي أول خطوة في هذه السياسة التوسعية الإسبانية . وفي ١٨٥٩ أخذ الإسبان يبنون الحصون على مشارف سبتة ، مما أثار القبائل المكلفة بحراسة المنطقة ودفعها إلى مهاجمتها ، وعند ذلك نشب القتال ، واستولى الإسبان على تطوان في ٥ فبراير ١٨٦٠ ، وتهيئوا للزحف على طنجة ، لولا توسط الإنجليز في الصلح ، وبقي الإسبان في تطوان حتى أخلوها سنة ١٨٦٢ بتدخل انجليزى ، مقابل دفع مراكش غرامة حرب ، بلغت عشرين مليون دوروس Duros ، دفع جزء منها بقرض انجليزى مضمون برسوم الجمارك .

أما فرنسا فقد عملت بعد بداية الستينات من القرن التاسع عشر على احتلال منطقة الواحات جنوب فجيج ، وهى واحة مغربية على الحدود الجزائرية ، ومد الخط الحديدى إليها ، على أساس أن هذا الضم ضرورة لأملائها الجزائرية . وفي ١٨٩٩ استولت على واحة توات المغربية بحجة حماية التجارة والقوافل من اعتداءات القبائل وتأمين هذه المنطقة الصحراوية ، وانتهت المباحثات بين البلدين بعقد بروتوكول ٢٠ يوليو ١٩٠١ الذى وافق فيه السلطان المغربى على تثبيت أقدامها على مواقع هامة على الحدود ، تتخذها قواعد للزحف على المغرب فى الوقت المناسب ، وقد زاد النفوذ الفرنسى بعد هذا البروتوكول زيادة ملحوظة ، وأخذ المخزن (الحكومة المغربية) فى الاستماع للنصائح الفرنسية ، كما أخذت فرنسا تشجع مواطنيها على التوسع التجارى والصناعى فى المغرب .

وفى تلك الأثناء أخذت فرنسا تستعد للاستيلاء على المغرب ، عن طريق إبرام الاتفاقات مع الدول الأوربية ، وقد قدرت فى البداية أنه إذا كان عليها تسوية المسألة المغربية لصالحها فعليها الاتفاق مع إيطاليا . وقد تم هذا الاتفاق بالفعل فى دسمبر ١٩٠٠ ، ونوفمبر ١٩٠٢ ، وبمقتضاه أصبح من حق إيطاليا بسط نفوذها على طرابلس إذا حدث وأدت اجراءات فرنسا فى المغرب إلى تعديل وحدته السياسية أو الإقليمية لصالح فرنسا .

كذلك أبرمت الوفاق الودى مع بريطانيا في ٨ أبريل ١٩٠٤ ، بعد محادثات استمرت من يوليو ١٩٠٣ إلى أبريل ١٩٠٤ ، وكان الجزء الخاص بالمغرب فيه يشتمل على تسع مواد علنية وخمس سرية ، وبمقتضى المواد العلنية أطلقت إنجلترا يد فرنسا في المغرب ، وألقت على عاتقها مهمة « مساعدته » في الإصلاحات الإدارية والاقتصادية والمالية والعسكرية ، كما نصت على عدم تحصين منطقة « مليلة » . وفى الاتفاقية السرية نص على إمكانية تقسيم المغرب بين فرنسا وإسبانيا ، وحددت منطقة النفوذ الأسبانية في المنطقة المحيطة بمليلة وسبته وبعض الأملاك الإسبانية ، وإسناد إدارة المنطقة الساحلية المحايدة في منطقة مليلة إليها ، على ألا تتصرف في ذلك إلا بموافقة فرنسا . وفى أكتوبر ١٩٠٤ أبرمت مع إسبانيا اتفاقا سريا يحدد مناطق نفوذ إسبانيا على ساحل البحر المتوسط ، وهى عبارة عن شريط من الأراضى المغربية في الشمال يكون بمثابة منطقة محايدة بين المنطقة الفرنسية وجبل طارق ، على أن تتسلم إسبانيا نصيبها من الغنيمة حينما ترى فرنسا الوقت مناسباً لتحركها في المغرب . وإلى جانب ذلك تحدد هذه الاتفاقية السرية أملاك الإسبان في إفنى جنوباً ، وترضى إسبانيا أن يكون لطنجة وضعها الخاص .

على أن الأمر بالنسبة لألمانيا كان يختلف . فقد اعتبرت الوفاق الودى نشاطاً موجهاً ضدها بطريق غير مباشر ، لأنه لم يلق أى اعتبار للتسوية الدولية للمشكلة المغربية عام ١٨٨٠ ، كما أهمل الاتفاقية التجارية بين ألمانيا والمغرب ١٨٨٠ . ولكن لما كانت فرنسا قد وعدت ألمانيا بأنها لن تغير الوضع السياسى للمغرب ، فقد آثرت الأخيرة الانتظار والتريث . ولكنها حين علمت في فبراير ١٩٠٥ بأمر المطالب الجديدة التى قدمتها فرنسا للمغرب لإحكام قبضتها على البلاد ، وفقاً للوفاق الودى الذى أسند إليها الإصلاحات المالية والإدارية ، كمقدمة لتغيير وضعها السياسى - لم تتردد في التحرك . فقد طالبت في ٢٩ مارس ١٩٠٥ بسياسة الباب المفتوح للتجارة الألمانية في المغرب ، وبعد يومين رسا الإمبراطور الألمانى في طنجة ليظهر للعالم أن سلطان المغرب لا يزال ملكاً مستقلاً وأهلاً لزيارة إمبراطور ألمانيا ، وأدلى بتصريح قال فيه إنه جاء لزيارة

« سلطان المغرب الملك المستقل » ، وأنه يتمنى « أن يظل المغرب تحت سيادته العليا مفتوحا لمزاحمة سلمية بين جميع الدول ، بدون أى احتكار ، ولا الحاق ، وبكامل المساواة » . وأعلن عزمه « على بذل كل ما فى وسعه لحماية مصالح ألمانيا فى المغرب حماية فعالة » .

وبذلك تفجرت المسألة المغربية ، فقد رفضت المغرب بجرأة تنفيذ جميع الإصلاحات المقترحة تحت إشراف فرنسا ، واقترحت عقد مؤتمر دولى للنظر فى وسائل تنفيذ الإصلاحات . وقد عقد هذا المؤتمر ، الذى عرف باسم مؤتمر الجزيرة فى ١٥ يناير ١٩٠٦ إلى ٧ أبريل ١٩٠٦ ، ولكن فرنسا خرجت منه باعتراف دولى بمركزها الممتاز فى المغرب ، فقد تبنى المؤتمر جزءاً هاماً من برنامج الإصلاحات الفرنسية ، وأسند إليها ، مع إسبانيا ، مهمة مكافحة تهريب الأسلحة والذخائر إلى المغرب ، وأسند قيادة قوة أمن الموانئ إلى ضباط فرنسيين وإسبانيين ، وإنشاء مصرف للدولة يتبع القانون الفرنسى فى أعماله .

٣ - الثورات المغربية

الثورة الحفيظية ١٩٠٧ - ١٩٠٨ :

كان رد فعل هذه القرارات سيئاً في نفوس المواطنين الذين أخذت نفوسهم تنهياً للثورة ، وأخذوا يلهبون حماس الشعب ، ووضع رجال الدين الكتب التي تدعو لمقاطعة البضائع الفرنسية . وتعنى الشعراء بأناشيد الجهاد .

وكانت جملة عوامل قد أخذت في تلك الأثناء تسهم في بعث روح اليقظة المغربية وتعبئة الجهود لإحياء الوجدان القومي لمقاومة الاحتلال ، وعلى رأسها تيار الجامعة الإسلامية ، الذي كان يقدم للشعب المغربي خير باعث لدفع الأجانب عن البلاد . وكان المولى الحسن (١٨٨٣ - ١٨٩٤) قد اهتدى إلى هذا التيار بعد مؤتمر مدريد ، وقرر التقرب من الدولة العثمانية ، ولكن فرنسا وقفت في وجه هذه السياسة ، وأقنعت السلك الدبلوماسي في طنجة بعدم قبول تسرب الدعوى للجامعة الإسلامية في مراكش ، فأبلغ هؤلاء السلطان أنهم يعتبرون هذه السياسة مع الدولة العلية عدائية لحلفاء المغرب .

وفي الوقت نفسه فإن تيارات المبادئ السلفية والإصلاح الديني في المشرق العربي كانت قد وصلت إلى المغرب ، وعاد المصلح السيد عبد الله السنوسي من الشرق يحمل مبادئ الدعوة الجديدة إلى الإصلاح الديني ، وينعى على المغاربة خضوعهم لمشايخ الطرق ، ويهيب بهم العودة إلى ما كان عليه السلف الصالح .

كما اتجه المصلحون العلمانيون من الناحية الأخرى إلى تذكير الشعب المغربي بتاريخه المجيد وأسلافه العظام . وبذلك لم تعد الحركة قاصرة على مجرد

الدفاع عن الوطن ، بل وعلى بعث الشعور القومي وإصلاح الشعب وإعادة بنائه .

وفي هذا الجو المعادى للأجانب قتل طبيب فرنسي اسمه موشان في مدينة مراكش في مارس ١٩٠٧ ، فألهب مقتله الموقف . فقد استغلت فرنسا الحادث لاحتلال مدينة وجدة Oujda والإقليم الشرقي ، بعد أن قدمت إنذاراً إلى السلطان يتضمن طلبات قاسية ، بعضها يتعلق بالجريمة ، والبعض الآخر يتعلق بامتداد النفوذ الفرنسي في المغرب ، ومنها عزل باشا مراكش وسجنه في طنجة ، واستدعاء المولى إدريس ، ابن عم السلطان ، ونائبه في « الادرار » في موريتانيا لمهاجمته النفوذ الفرنسي في هذا الإقليم ، وضرورة تعهد المخزن (الحكومة) بالتوقف عن إمداد الزعيم الديني « ماء العينين » بالأسلحة . وقد اضطر مولى عبد العزيز ، سلطان مراكش إلى الاستسلام ، فأصدر أمره باستدعاء المولى إدريس من منطقة الادرار ، وتشكيل لجنة مختلطة لدراسة الأوضاع المتعلقة بالحقوق الفرنسية والمغربية في منطقة موريتانيا ومنطقة الادرار ، كما عزل باشا مراكش .

وقد أثار هذا الاستسلام روح المقاومة في الأهالي ، وبدأت الاضطرابات تظهر في جنوب البلاد ، حيث عملت قبائل الجنوب على وقف تنفيذ أمر السلطان الخاص بعزل باشا مراكش ، وأخذت هذه القبائل في التجمع حول مراكش ، ووجهت إنذاراً إلى المولى عبد الحفيظ ، نائب السلطان في هذه المدينة ، تدعوه إلى طرد الأوربيين منها ، وإطلاق سراح المعتقلين بتهمة قتل موشان ، وإبقاء الباشا في منصبه . وهددت هذه القبائل بالعصيان والخروج على طاعة المخزن في فاس .

وفي الوقت نفسه انتشرت الثورة في كل مكان حتى وصلت إلى أبواب الدار البيضاء ، حيث كانت شركة مراكش الفرنسية ، التي حصلت على امتياز لتحسين ميناء الدار البيضاء ، قد بدأت بشق سكة حديدية ضيقة . وأنكرت

القبائل المغربية النازلة حول المدينة ، وهى الشاوية وبنى خطاب وزنانة ومدبونة ، إعطاء الامتياز للشركة الفرنسية ، وتآلف وفد من شيوخها لزيارة « عامل المدينة » (المحافظ) يطالب بإلغاء الامتياز ووقف العمل . وعندما لم تحدث الاستجابة الكافية ، أرسلوا بعض أتباعهم فألقوا صخوراً فى طريق السكة الحديد، ثم دخل فريق منهم المدينة فى أواخر يوليو ١٩٠٧ منادياً بالجهاد ، فقتلوا عدداً من الأوربيين ، منهم خمسة من الفرنسيين .

وقد سارعت فرنسا إلى احتلال الدار البيضاء بالاشتراك مع الإسبان ، وامتد الاحتلال الفرنسى إلى الشاوية ، ودارت معارك عنيفة بين القوات الفرنسية والإسبانية وبين الوطنيين والقبائل أدت إلى تدمير الدار البيضاء . ووصلت الأنباء إلى فاس لتلهب شعور المواطنين الذين أعلنوا الحداد وتنادوا للجهاد .

ولم يلبث رأى الوطنيين فى مراكش وفى أنحاء المغرب أن استقر على أن خير وسيلة للتهرب من الاعتداء الأجنبى على حرية البلاد وكرامتها هى الثورة . وقد أتاحت الفرصة لمراكش (عاصمة الجنوب) للعب دور قيادى آخر فى الثورة بسبب وجود المولى عبد الحفيظ نائباً للسلطان فيها .

وكان المولى عبد الحفيظ على خلاف مع أخيه السلطان عبد العزيز منذ سنة ١٩٠٥ حول سياسة التجديد وزيادة عدد الأجانب فى المغرب . وقد احتفظ بعلاقات ودية مع الشيخ ماء العينين الزعيم الموريتانى ، كما كان على صلات مع أسر الجلاوى والمتوجى وغيرهما من الأسر الإقطاعية التى خرجت بالبلاد من سلطة المخزن ، وزادت بذلك من رقعة بلاد السائبة .

وعندما تبين عجز السلطان عبد العزيز عن المحافظة على سلامة الأراضى المغربية ، عقد عبد الحفيظ اجتماعاً كبيراً فى مسجد مراكش يوم ١٦ أغسطس ١٩٠٧ ضم أعيان المدينة وعلماءها وأشرافها ، طرح فيه عجز المولى عبد العزيز عن القيام بواجبه ، وأن الواجب يقع على كاهل العلماء والأشراف لاختيار زعيم قوى . وقد تقرر فى هذا الاجتماع خلع السلطان عبد العزيز ومبايعة المولى

عبد الحفيظ سلطاناً . ولم تلبث المدن الأخرى أن أخذت تعلن تباعاً مبايعتها للمولى عبد الحفيظ .

وبقيت فاس مقراً للسلطان عبد العزيز ، ولكن السياسة التي اتبعها الأخير في الاستسلام للفرنسيين طلباً لحمايتهم لحكمه ، لم تلبث أن أدت إلى انضمام فاس إلى الحركة الجديدة والانتفاض على السلطان عبد العزيز . فأعلنت خلعه يوم ٣ يناير ١٩٠٨ ، لأنه خالف الشرع بتنازله عن كثير من الأراضي المغربية لفرنسا . وبايعت عبد الحفيظ سلطاناً على المغرب بشروط ، هي أن يسعى في إلغاء مقررات مؤتمر الجزيرة ، واسترجاع الجهات المقطعة من الحدود المغربية ، وطرد الجيش المحتل ، وعدم إبرام أى اتفاق مع الأوروبيين في الأمور السلمية أو التجارية إلا بعد الصدع به للأمة ، وإلغاء نظام الحماية ، وإلغاء بنك الدولة ونظام البوليس ، واستعادة واحة توات الجنوبية التي كانت القوات الفرنسية قد قامت باحتلالها . كما طالبت بالاتحاد والتعاقد « مع إخواننا المسلمين من آل عثمان وأمثالهم من بقية الممالك الإسلامية المستقلة » .

وهذا المطلب الأخير يدل على قوة تيار حركة الجامعة الإسلامية في المغرب الأقصى ، وقد سعى المولى عبد الحفيظ منذ توليته إلى تنفيذه ، فأرسل وفداً برئاسة السيد شمس إلى السلطان رشاد الخامس وحصل من الدولة العلية على وعد بعدم الاعتراف بالحماية الفرنسية إذا نجحت في بسطها على البلاد .

ولم يلبث أهل فاس بعد مبايعة المولى عبد الحفيظ أن اتصلوا به للحضور إلى فاس ، ودعوا القبائل المحيطة بمدينتهم إلى إعلان انضمامها إلى المولى عبد الحفيظ ، وألفوا لجنة ثورية من العلماء والوجهاء للإشراف على الحركة ، ثم كونوا قوة عسكرية سارت شرقاً جنوب تازا لوقف تقدم الفرنسيين من وجدة صوب مدينتهم ، كما جمعوا الأموال وأشرفوا على صنع الأسلحة والذخيرة . وفي يوم ٦ يونيو ١٩٠٨ نجح المولى عبد الحفيظ في دخول عاصمة المغرب الشمالية ، ونودي به سلطاناً .

ومن ذلك يتضح أن الثورة الحفيظية لم تكن مجرد صراع على السلطة بين متنازعين على العرش ، وإنما كانت حركة تحرر وطني تتخذ أبعاداً دستورية على جانب كبير من الأهمية .

ثورة ١٩١١ :

وفي الفترة من اعتلاء السلطان عبد الحفيظ العرش حتى توقيع اتفاقية الحماية على المغرب في مارس ١٩١٢ جرت الأمور في شكل صراع دبلوماسي مزدوج بين حركة التحرير الوطني المغربية وفرنسا أولاً ، وبين فرنسا وألمانيا ثانياً ، وانتهت بسقوط المغرب في براثن الحماية الفرنسية .

فمن ناحية الصراع بين حركة التحرير الوطني المغربية وفرنسا ، فقد وقع الوطنيون المغاربة ضحية خيانة جسيمة من جانب كل من السلطان عبد العزيز وخليفته السلطان عبد الحفيظ . وبالنسبة للأول ، فقد طلب إلى فرنسا المساعدة رسمياً ضد أخيه المولى عبد الحفيظ ، بحجة إعادة السلام والأمن إلى المغرب ، وكان يرجو أن تتقدم القوات الفرنسية من الدار البيضاء إلى الرباط لنجدته إذا تطلب الأمر ، ولكن السياسة الفرنسية آثرت تشجيعه بالمال مع تقوية حامية الدار البيضاء الفرنسية دون تدخل عسكري لمناصرته . وعندما فشل في الهجوم على مدينة مراكش في شهر أغسطس ١٩٠٨ ، التجأ إلى الفرنسيين في الدار البيضاء وأعلن تنازله عن العرش .

وأما بالنسبة للمولى عبد الحفيظ ، فإن حاجته إلى اعتراف فرنسا والدولة به . دفعته إلى التراجع عن البرنامج الذي وضع أساساً لبيعته سلطاناً على البلاد ، وقبول الشروط التي اشترطتها فرنسا ، بالاتفاق مع إسبانيا ، لهذا الاعتراف ، وهي أن يعلن التخلي عن سياسة الجهاد ، ويتعهد بقبول المعاهدات الدولية والاتفاقات الدولية بالمغرب ، وكذا الاعتراف بقرارات مؤتمر الجزيرة ،

وتحمل النفقات التي تولدت عن الاحتلال ، ودفع الغرامة التي فرضتها فرنسا على قبائل الشاوية نتيجة حوادث الدار البيضاء . والتعويضات بالنسبة للقتلى .

وبهذا الإذعان عادت الأوضاع في المغرب إلى ما كانت عليه قبل الثورة الحفيفية بل إلى أسوأ ، حيث كان على المغرب أن يدفع نفقات الاحتلال والتعويضات .

وسرعات ما أدت هذه السياسة الانهزامية من جانب المولى عبد الحفيظ إلى انصراف أنصاره عنه ، وانقلاب الوطنيين والقبائل عليه ، وساهمت الضرائب الجديدة التي فرضها بحثاً عن مصادر للإيرادات في تفجير السخط المكبوت ، خصوصاً في منطقة الأطلس الأوسط ، فتكون حزب من قبائل بني مطير والشراردة ، وبدأ في العمل في أواخر شهر فبراير ١٩١١ ، ثم انضمت بعض القبائل الأخرى ، وبدأت جميعاً في التوجه صوب فاس لإسقاط الحكومة ، واضطر السلطان عبد الحفيظ إلى الدخول بنفسه في مفاوضات مع قوات القبائل لإنهاء الثورة . ولكن المفاوضات فشلت واستؤنف القتال بشكل واسع ، وجاء فشل قوات المخزن أمام الثوار في ٢٦ مارس عاملاً في إذكاء روح الثورة وتضامن الثوار ، فتمكنوا في أواخر هذا الشهر من إحكام حصار العاصمة .

وفي الوقت نفسه قامت الثورة في تناس وأعلنت المولى زين ، شقيق عبد الحفيظ ، سلطاناً على المغرب ، على نفس المبادئ التي اقترنت بتولية عبد الحفيظ سنة ١٩٠٧ . وأصدرت عدة بلاغات أعلنت فيها استعدادها للعودة إلى الهدوء إذا تخلى المولى عبد الحفيظ عن سلته بوصفه سلطاناً . وعندما أسقط في يد السلطان عبد الحفيظ ، طلب مساعده فرنسا لحماية فاس من القبائل المغيرة ، فلبت ندائه وتقدمت قواتها من منالقي احتلالها ، واستطاعت إخماد مقاومة القبائل بعد معارك حامية ، ودخلت العاصمة يوم ٢١ مايو . وفي الشهر التالي يونيه دخلت مكناس ، وبذلك أخذت الثورة .

وقد فتح هذا الانتصار شهية الدول الاستعمارية لاقتسام المغرب . فاحتل

الإسبانيون العرائش والقصر ، وأعلنوا في ٢٠ يونية أنهم يهدفون إلى توطيد النظام والحصول على ضمانات للمستقبل ، وأن الاحتلال سينتهى عند تنفيذ هذه الشروط ، واختارت ألمانيا القسم الجنوبي الغربي من البلاد ، فأرسلت السفينة الحربية بانتر Panther إلى أغادير في أول يوليو ١٩١١ في محاولة لانتزاع منطقة من المغرب ، أو الحصول على تعويضات استعمارية في جهة أخرى . وقد وقفت إنجلترا إلى جانب فرنسا في هذا النزاع الذي كاد يتحول إلى حرب حقيقية .

وقد انتهى النزاع الفرنسي الألماني إلى اتفاق « أو صفقة » ٤ نوفمبر ١٩١١ ، الذي اشتمل على ١٥ مادة ومذكرة تفسيرية تتعلق كلها بالمغرب . وبمقتضى الاتفاق تعهدت ألمانيا بعدم عرقلة احتلال فرنسا لأي جزء من المغرب ، وعدم معارضتها في هيمنة فرنسا على شئون المغرب الخارجية ، وعدم عرقلة عملها في إدخال الإصلاحات الإدارية والاقتصادية والعسكرية والقضائية اللازمة . وفي المذكرة التفسيرية اعترفت ألمانيا صراحة بإمكان فرض حماية فرنسية على المغرب . وفي مقابل ذلك تنازلت فرنسا إلى ألمانيا عن منطقة من الكونغو تبلغ مساحتها ٢٧٥ ألف كيلومتر ، ومراعاة حرية التجارة ، وعدم فرض رسوم على خام الحديد ، دعامة شركات التعدين الألمانية في المغرب .

إعلان الحماية على المغرب وثورة ١٩١٢

وقد أزيلت هذه الاتفاقية الفرنسية الألمانية أعقد مشكلة كانت تواجهها فرنسا في سبيل إعلان الحماية . ففي ذلك الحين كانت تحتل فاس والرباط والدار البيضاء ومكناس ووجدة وجميع المراكز الهامة في شمال مراكش ، لذلك سرعان ما أخذت تضغط على المولى عبد الحفيظ لقبول الحماية ، فقبل هذا الضغط ووقع على معاهدة الحماية في ٣٠ مارس ١٩١٢ وبمقتضاها وافق على أن تقوم الحكومة الفرنسية باحتلال أى جزء من المغرب تراه ضرورياً للمحافظة

على النظام وسلامة التجارة ، كما تقوم بأعمال البوليس على البر وفي المياه المغربية ، وتعهدت فرنسا بأن تساعد وخلفاءه من بعده ضد أى خطر يهدد شخصه أو عرشه أو بلاده ، ونص فيها على أن يمثل فرنسا لدى السلطان مقيم عام يتمتع بكل سلطات الجمهورية في المغرب ويكون وسيطاً عن السلطان في علاقاته مع ممثلى الدول الأجنبية .

اعتبر الوطنيون في فاس استسلام السلطان للحماية الفرنسية خيانة لمراكش وللإسلام ، كما استنكر الجميع معاهدة الحماية . ولم تمض أيام قلائل حتى أعلن الجيش الملكى في يوم ١٧ أبريل الثورة على قائده الأعلى ، وقتل الجنود ضباطهم الفرنسيين . ومع أن السلطات الفرنسية تمكنت من إخماد هذه الثورة فإنها سرعان ما انتشرت في المناطق المحيطة بفاس ، حتى حاصرها ٢٠ ألفاً من البوادي المجاورة للمدينة برياسة الزعيم الحجامى ، واحتشدت عدة قبائل من الأطلس واتحدت مع سكان الشاوية المزارعين لضرب حصار شديد حول فاس حيث تقيم الحامية الفرنسية . واستطاعت اختراق أسوار المدينة مرتين .

وفي الجنوب حمل عبء الجهاد هبة الله بن ماء العينين ، والتف حوله أهل السوس ، بما في ذلك كثير من القواد الذين كانوا في السابق يمثلون حكومة فاس ، وقام بالزحف شمالا ، وتمكن من احتلال مراكش في ١٨ أغسطس . وظهر عدد من القيادات في منطقة « تافيلالت » تزعموا الثورة ضد الحماية الفرنسية كما ظهرت حرب عصابات منظمة في الشمال ضد الفرنسيين .

وقد اختارت فرنسا الجنرال « ليوقي » Lyautey (الذى يعتبره البعض كرومر المغرب) لشغل منصب المقيم العام في المغرب والقائد العام للقوات المسلحة بها . وقد وصل إلى فاس العاصمة يوم ٢٤ مايو . في حين كان أكثر من ثلاثة أرباع المغرب قد أفلت من سيطرة حكومة السلطان . وفي نفس الليلة التى وصل فيها شن الثوار هجوماً على المدينة لإثبات قوة تحديهم لنظام الحماية وقيادتها العامة ، وقد اشترك في هذا الهجوم كل من أولاد يحيى ، وعدد من

« جبالة » وأولاد الحاج ، والشراردة ، والبرانس ، وغيرهم من القبائل المحيطة بالمدينة ، واضطر الجنرال ليوقى إلى نقل عاصمة المغرب من إقليم فاس إلى مدينة الرباط على ساحل الأطلنطى فى حماية الأسطول الفرنسى لمواجهة الثورة . كما اضطر إزاء انتشار الثورة إلى الاعتماد على المناطق المحتلة بالفعل فى المراكز الحيوية ، وهو ما أسماه « بمراكش النافعة » التى تمتد فى السهل الخصب الموازى للأطلس ، وتقع فيها أهم المدن ، وذلك للانتشار منها تدريجياً إلى المناطق المتمردة ، وعندما أراد السلطان عبد الحفيظ إظهار أى لون من ألوان المقاومة ، فرض عليه التنازل فرضاً فى ١٢ أغسطس ١٩١٢ ، ونصب مكانه مولاي يوسف فى ١٤ أغسطس ١٩١٢ .

فى ذلك الحين كانت فاس لاتزال فى حالة تشبه الحصار ، وكان الشراردة فى الشرق يرفضون الخضوع ، وظهر قادة فى الشمال سيطروا على منطقة الورغة الوسطى ، وأستندوا فى ذلك على رجال أولاد يحيى والبرانس . وفى الجنوب قام « سيدى راحو » بتنظيم الثورة باتصاله بقبائل بنى مطير ، وأخذ فى تهديد القبائل التى أعلنت خضوعها من صفرو حتى الحاجب ، وكانت هناك ثورة وراء هذا الخط تتمثل فى قبائل زعير . أما الحدود الجزائرية المغربية فقد شهدت الهوارة وأولاد أبو قيس . وفى الأطلس الكبير بجنوب المغرب احتل أحد رجال « هبة الله » أغادير ، واضطر الفرنسيون إلى قصفها بمدفعية الأسطول ، ودخلت قوات هبة الله مراكش فى أغسطس ١٩١٢ .

وقد حاول الفرنسيون إخضاع المناطق الشمالية من فاس وإنشاء منطقة آمنة تسمح بحماية العاصمة القديمة ، واستمرت حملة الجنرال جورو مدة شهر ابتداء من ١٤ أغسطس ١٩١٢ قبل أن يصل إلى تفاهم مع أولاد يحيى ، أما فى صفرو فقد أخذت الحامية الفرنسية تصد هجمات بنى مطير ، على حين قامت القوات الفرنسية بمحاولة إبعاد رجال سيدى راحو عن هذا الموقع ، وأما على الحدود الجزائرية فقد أخذت القوات الفرنسية تعمل على ضفتى الملوية لإخضاع الهوارة . ومع نهاية شهر يوليو أمكن للفرنسيين وقف هجمات الثوار عليهم فى المغرب الشمالى .

وفي الجنوب الجزائري حيث احتل رجال الصحراء وموريتانيا مراكش ، تمكنت القوات الفرنسية من السيطرة على منطقة بني جرير وأخرجت منها رجال هبة الله ، ودخلت عاصمة الجنوب في أول أكتوبر بفضل الأسلحة الحديثة ، وانسحب رجال هبة الله إلى موريتانيا . واستمرت الثورة في منطقة موجدور بقيادة القائد الجليلي حتى بداية عام ١٩١٣ ، وقد تمكن الفرنسيون من ضم قواد البربر في الجنوب ، في مراكش والأطلس الكبير ، عن طريق الاستمالة ، ومن أشهرهم الجلاوى والجندافى .

وفي الأطلس الأوسط استمرت الثورة المعلنة في وادى « زم » وفي منطقة « قصبة تادلة » Tadla (القسم الشرقى من الأطلس الأوسط) . وفي منتصف شهر يوليو ١٩١٣ تمكن الفرنسيون من إخضاع المنطقة الممتدة من « قصبة تادلة » إلى الشاوية (في الأطلس الأوسط أيضاً) ، وخوفا من انفصال منطقة الملوية المحتلة في الشرق تماماً عن المنطقة الغربية (أسفل الأطلس الأوسط) تم احتلال مدينة تازة (شمال الأطلس المتوسط) على الطريق بين الملوية وبين الغرب في ١٠ مايو ١٩١٤ . كما تمكنت من الاستيلاء على خنيفرة في ١٢ يونيو ، وسيطرت بذلك على منطقة هامة من مناطق بني زيان .

وقد استمرت المقاومة في بلاد الأطلس الأوسط في أثناء الحرب العالمية الأولى ، خصوصاً في تادلة . وكان وجود الفرنسيين فيها مقصوراً على قلعة خنيفرة ، واقرنت أعمال المقاومة فيها بالحصار الشديد الذى ضربه الوطنيون . وفي منطقة تازة التى كاد يستولى عليها سى عبد الملك بن محيى الدين ، وهو ابن أخ الأمير عبد القادر الجزائري ، الذى سهل له الإسبان العبور إلى هذه المنطقة في سنة ١٩١٧ . وفي منطقة تافيلالت في الجنوب قاد الثورة الشريف السمالى ، وهو أحد الأشراف الذين اعتمدوا على تأييد قبيلة بربرية هى قبيلة آيت عطا ، وهدد الفرنسيين بالخطر سنة ١٩١٧ ، واستمر القتال دائراً بينهم وبينه حتى نهاية الحرب .

مراجع للاستشارة :

- حزب الاستقلال : المغرب الأقصى ، مراکش (القاهرة ، مكتب المستندات والأنباء ١٩٥١) .
- محمد بن عبود : مركز الأجانب في مراکش (القاهرة . مكتب المغرب العربي)
- علال الفاسي : الحركات الاستقلالية في المغرب العربي .
- (القاهرة ، لجنة الثقافة الوطنية لحزب الاستقلال - مراکش)
- د . صلاح العقاد : المغرب العربي (القاهرة : الأنجلو المصرية ١٩٦٩)
- د . جلال يحيى : (١) المغرب الكبير في العصور الحديثة وهجوم الاستعمار
- (٢) المغرب الكبير في الفترة المعاصرة وحركات التحرير والاستقلال .
- (الدار التونسية للطباعة والنشر ١٩٦٦)
- أمين سعيد : ثورات العرب في القرن العشرين (القاهرة : دار الهلال)
- عبد الله العروى : تاريخ المغرب ، ترجمة د. ذوقان قرقوط .
- (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٧)

Landaw, Rom, Moroccan Drama (London 1956).